



## مرور عام على

### الازمة المالية العالمية

#### ماذا تعلمنا

أن الازمة المالية العالمية التي حدثت وظهرت بوادرها في سبتمبر ٢٠٠٨ وبدعت المؤسسات المالية والبنوك والشركات الاستثمارية بتأثر واضح والعجز الكامل عن الوفاء بديونها أو تحصيل ايراداتها وعدم القدرة في الاستمرار بمشاريعها وجفاف سيولتها وكانت صدمة للاقتصاد بكافة نشاطته وامتدت آثار الازمة على الحكومة والافراد حيث عدم مقدرة الافراد على الالتزام بسداد ديونهم وانخفاض اسعار الاسهم والصناديق الاستثمارية المساهمين فيها . وكنا متأخرين في معالجتها سواء من القطاع الخاص أو الحكومة وكلما انتظرنا زادت المشاكل وظهرت تأثيرها اكثر على البنوك والشركات الاستثمارية والافراد وبشكل واضح كالتالي :

**تأثيرها على البنوك** بعدم مقدرة البنوك على منح تسهيلات وقروض جديدة والدخول في مطالبات قضائية لسداد عملائهم ماعليهم من التزامات وجفاف السيولة وكذلك ظهرت جوانب فيها اهمال وتقاضي من البنوك في تطبيق القوانين والاجراءات الملزمة والتي يعدها ويراقب تنفيذها بنك الكويت المركزي وخاصة بشأن منح التسهيلات والقروض وابسط مثال على ذلك معظم عملاء البنوك من شركات وافراد قد منحوا قروض وتسهيلات بدون ضمان كافي يغطيها ولم تحتسب اذا كان هنالك مخاطر مستقبلية مثل انخفاض اسعار الاسهم والاصول وكما بعض البنوك قد اقرضت الافراد وتخصم من رواتبهم اكثر من ٥٠% مع ارتفاع نسبة الفوائد مما سبب اشكالية بعدم مقدرة الافراد على سدادها .

**تأثيرها على الشركات الاستثمارية** بعدم مقدرتهم على استكمال مشاريعهم العقارية وغيرها وانخفاض سعر اسهمهم وخسارة المساهمين والمستثمرين لديهم وادت الى تفنيش الشباب الكويتي العاملين لديهم لعدم مقدرتهم على دفع رواتبهم والدخول في مطالبات قضائية من البنوك والمستثمرين والمساهمين .

**تأثيرها على الافراد** هنالك الكثير منهم مقترض ولديهم ديون ولايستطيعون السداد لأسباب كثيرة منها خسروا في الاسهم لانخفاض اسعارها حتى وصلت اقل من سعر التأسيس واستثماراتهم في الصناديق وكذلك الذي خسر وظيفته ولايستطيع السداد ورفعت عليهم قضايا في المحكمة.

واظهرت الازمة المالية سلبيات وتطبيقات غير صحيحة ادارية ومالية والكثير من الشركات يشتكي الآن بأن التدقيق واعداد ميزانياتها غير صحيح والدخول في مشاريع واستثمارات فيها مخاطر وعدم اهتمام الجمعية العمومية وهم المساهمين بالحضور لاجتماعاتهم ومناقشة اعمالهم ولايوجد شفافية ووضوح بتعاملات وتصرفات اعضاء مجلس الادارة والقيادين فيها ولايوجد تطبيق لاحكام حوكمة الشركات وغياب التشريعات الاقتصادية والرقابية وكما هنالك النظام المالي العالمي فية عيوب يجب تعديلها وعدم دقة وصحة تقارير وكالات التصنيف العالمية لمستوى وملاءة البنوك والمؤسسات المالية .

المهم ماذا تعلمنا واستفدنا من هذه الازمة المالية وحتى نتلافى اخطائنا وأهمالنا يجب علينا البدء بتصحيحها ومنها تطبيق احكام حوكمة الشركات - اصدار القوانين الاقتصادية مثل هيئة سوق المال والمشاركة بين القطاع الحكومي والخاص - تشديد الرقابة من البنك المركزي على البنوك والشركات المالية والاستثمارية - اعادة هيكلة ادارية ومالية - تطبيق وتفعيل اختصاصات ادره المخاطر - تعديل وتطبيق قانون العمل الاهلي الجديد .

الدكتور / عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

[abumishari1@yahoo.com](mailto:abumishari1@yahoo.com)

[www.kuwaiticonsultant.com](http://www.kuwaiticonsultant.com)